

Shutterstock/Mark Agnor



# حقوق الإنسان والمواد الخطرة

رسائل رئيسية

الأمم المتحدة  
حقوق الإنسان  
مكتب المفوض السامي



برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة



يُعدّ التلوث أكبر مصدر للوفاة المبكرة في العالم النامي، حيث يفوق عدد الوفيات الناجمة عنه عدد الوفيات الناجمة عن فيروس العوز المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا بثلاث مرات تقريباً (تقرير عام 2018 الصادر عن لجنة لانسيت المعنية بالتلوث والصحة). ويؤثر التلوث بصورة غير متناسبة على الأشخاص والجماعات والشعوب في الأوضاع الهشة بما يعكس كلاً من الظواهر التاريخية والمستمرة للتمييز، والعنصرية، واختلال موازين القوى التي أفضت إلى حركات اجتماعية قوية من أجل تحقيق العدالة البيئية. ويجب أن يخضع المسؤولون عن الآثار الضارة المترتبة عن المواد الخطرة للمساءلة القانونية من خلال أعمال قوانين حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها. وفي غضون ذلك، يلزم تطبيق تدابير دولية ووطنية فعالة لمنع وقوع أضرار في المستقبل. يُشدّد التقرير الثاني لتوقعات البيئة العالمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ضرورة أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات طموحة على الصعيد العالمي للحد من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة. إن دورة الحياة الكاملة "للمواد الخطرة"، وهو مصطلح يُستخدم في هذا السياق ليشمل جميع المواد السامة والنفايات التي لها آثار ضارة على صحة الإنسان وعلى البيئة، بدءاً من صنعها ونقلها وحتى استخدامها والاتجار بها والتخلص منها في نهاية المطاف، قد تخلق أثراً كبيراً على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة، والتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، والحق في الغذاء، والحق في المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، والحق في السكن، والحق في بيئة صحية. وبالنظر إلى تأثير المواد الخطرة المترتب على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة والحياة، أصدر مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الرسائل الرئيسية التالية لإبراز الالتزامات والمسؤوليات الملزمة على عاتق الدول وغيرها من أصحاب الواجبات، مثل المؤسسات التجارية، في التصدي للآثار الضارة للمواد الخطرة ومعالجتها.

يقع على عاتق الدول الالتزام باحترام جميع حقوق الإنسان المكفولة لجميع الأشخاص وحمايتهم وإعمالها دون تمييز. فالتعرض للمواد الخطرة يؤثر على حياة جميع الناس وصحتهم ورفاههم وكرامتهم وحقوقهم في كل مكان، ولا سيما الأشخاص والجماعات والشعوب في الأوضاع الهشة مثل الأطفال والنساء والفتيات والشعوب الأصلية والعمال المعرضين لدرجة عالية من خطر التعرض المهني، والأشخاص المعرضين للمخلفات الخطرة الناجمة عن الحروب والنزاعات، والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد شددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على أن التدهور البيئي والتلوث يشكلان تهديداً لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة. ويُهدّد التعرض للمواد الخطرة طائفة واسعة من الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في السلامة البدنية والصحة والبيئة الصحية. ويمثل عدم اتخاذ تدابير فعالة للحد من الآثار الضارة التي تؤثر على صحة البشر ورفاههم والناجمة عن التعرض للمواد الخطرة انتهاكاً لالتزامات الدول باحترام جميع حقوق الإنسان وحمايتهم وإعمالها. كما أن عدم القدرة على إدارة المواد الخطرة بطريقة فعالة يمكن أن يعرقل أيضاً التنمية الاقتصادية ومبادرات الحد من الفقر. بيد أنه يمكن للبدائل العلمية والتكنولوجية والسياسية فضلاً عن التقاضي وحرية الصحافة أن تساعد في منع التعرض للمواد الخطرة أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن. ويجب على كل دولة أن تكفل اتخاذ تدابير قانونية وسياساتية شاملة، فضلاً عن آليات الإنفاذ والرصد والمساءلة الفعالة والقائمة على الحقوق والشفافية، بُغية الحد من التعرض للمواد الخطرة التي يمكن أن تشكل تهديداً لصحة الأفراد وحياتهم وكرامتهم وبيئتهم فضلاً عن الجماعات والمجتمعات المحلية، بما في ذلك التعرض الناجم عن المؤسسات التجارية أو التي تساهم فيه. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تتخذ خطوات للقضاء نهائياً على استخدام المواد الخطرة بقدر الإمكان والحد من استخدامها ومنع التعرض والمخاطر والتخلص منها بأمان عند الاقتضاء، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، تتقاسم اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق الأهداف المشتركة لحماية صحة البشر والبيئة من الآثار الضارة الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

# 1

## ضمان تهينة "بيئة غير سامة" للأجيال الحالية والمستقبلية



# 2

## التعاون على الصعيد الدولي من أجل منع الأضرار الناجمة عن التعرض للمواد الخطرة ومكافحتها

يفرض ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الحق في التنمية، وغيرها من صكوك حقوق الإنسان، على الدول واجب التعاون بما يكفل إعمال جميع حقوق الإنسان.

وتؤيّر معاهدات وصكوك عالمية أخرى، مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن بها للتعاون الدولي وجهود المساعدة التقنية منع المخاطر الناجمة عن التعرض للمواد الخطرة أو الحد منها بطريقة سليمة بيئياً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال جملة أمور منها تبادل الخبرات والمعلومات، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، وتنسيق منهجيات الرصد والإبلاغ والتقييم، وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، بما في ذلك المدخلات المستمدة من الأوساط الأكاديمية، وتنظيم التجارة الدولية للمواد الخطرة بصورة أكثر فاعلية.

ويتطلب التضامن، كحد أدنى، أن تمتنع الدول عن السماح بتصدير مواد خطيرة لاستخدامها في بلدان أخرى لأغراض تختلف عما تسمح به في بلدانها.

على النحو المعترف به في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فإن الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بتوفير الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها المؤسسات التجارية داخل إقليمها و/أو ولايتها القضائية. ويجب على الدول أن تتخذ الخطوات المناسبة لمنع جميع الأضرار المتعلقة بحقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية، بما فيها تلك المتعلقة بالمواد الخطرة، متى حدثت هذه الأضرار، وذلك لضمان إتاحة سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك من خلال العمليات القضائية.

وفي نفس الوقت، تقع على عاتق المؤسسات التجارية مسؤولية مستقلة عن احترام حقوق الإنسان. وينبغي للمؤسسات التجارية، من خلال الالتزامات السياسية وبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، أن تحدد أي آثار سلبية في مجال حقوق الإنسان ناجمة عن استخدامها للمواد الخطرة وأن تمنعها. ومتى وقعت أضرار في مجال حقوق الإنسان ناجمة عن استخدام مواد خطيرة (مثل الأضرار المتعلقة بصحة الناس أو الكوكب)، يجب على المؤسسات التجارية أن تتصدى للأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان والتي تكون لها صلة بحدوثها في كامل سلاسل الإمدادات التابعة لها. وينبغي للأعمال التجارية أن تنشئ أو تشارك في آليات تظلم فعالة على المستوى التنفيذي بمقدورها أن تعالج الشواغل المتعلقة بالمواد الخطرة وأن تكون متاحة للأشخاص المتضررين. وينبغي تطبيق مبدأ تغريم الملوّث، على النحو الوارد في المبدأ 16 من إعلان ريو. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتضمن الإفصاحات والتقارير المقدمة من الشركات معلومات عن جهود الضغط التي تضطلع بها الشركات في ما يتعلق بالمواد الخطرة. وينبغي أن تمتنع المؤسسات التجارية عن دعم الحملات الإعلامية القائمة على تأكيدات غير دقيقة ومضللة ولا أساس لها من الصحة والتي تضر بقدرة الدول والجمهور على اتخاذ قرارات مستنيرة.

# 3

## منع التعرض للمواد الخطرة الناتجة عن الأنشطة التجارية

# 4

## ضمان حصول جميع الأشخاص على المعلومات المتعلقة بالمواد الخطرة

لجميع الأشخاص الحق في الحصول على معلومات عن المواد الخطرة التي قد تؤثر عليهم (المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). بيد أن المعلومات الكافية عن التعرض المحتمل للمواد الخطرة غير متاحة لكثير من المتضررين منها، ولا سيما من جانب الأشخاص والجماعات والشعوب التي تعيش في أوضاع هشّة. فتعرض المجتمعات المهمشة بصورة منهجية وغير معلنة في كثير من الأحيان للمواد الخطرة ينتهك بصورة أساسية حقوقها في جملة أمور من بينها السلامة الجسدية، والسكن اللائق، والصحة، والحصول على المعلومات، وعدم التمييز، والعدالة. ويجب أن تكون المعلومات الدقيقة عن الآثار الصحية البيئية الناجمة عن المواد الخطرة متاحة للجميع بسهولة، في شكل يسهل الوصول إليه وبالسبب المناسب، ولا سيما المستهلكين والعمال وغيرهم من أصحاب الحقوق، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المحددة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة (انظر أيضاً توصيات المقرر الخاص المعني بالمواد والنفائات الخطرة في الوثيقة A/HRC/30/40 و A/HRC/42/41). ويكتسي هذا الأمر أهمية كبيرة لتمكين جميع الناس من تفادي التعرض للمواد الخطرة في المنتجات الاستهلاكية وفي أماكن العمل وفي منازلهم ومجتمعاتهم المحلية، أو عن طريق الغذاء أو الماء أو الجو أو مصادر أخرى، والتماس سبل الانتصاف عند تعرضهم لأضرار ناجمة عن هذا التعرض. ومن الضروري اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يشدد على واجبات ومسؤوليات كل من الدول والمؤسسات التجارية لمنع التعرض للمواد الخطرة والحد منه بما يكفل التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان للجميع في كل مكان.

يقتضي القانون البيئي الدولي وقانون حقوق الإنسان فضلاً عن سياسات التنمية السلمية المشاركة المجدية والمستنيرة بما في ذلك في عملية صنع القرار البيئي. ويرد الحق في المشاركة في صكوك حقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، والمبادئ التوجيهية لمجلس حقوق الإنسان بشأن المشاركة (A/HRC/39/28)، ومبادئ الأمم المتحدة الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة (A/HRC/37/59) وكذلك الصكوك البيئية مثل إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واتفاقية آر هوس، واتفاق إسكاسو. كما يرد أيضاً في كثير من الأحكام القانونية المحلية. ولذلك، يجب أن تشمل الإجراءات والقرارات الصادرة عن الدول والمتعلقة باستخدام المواد الخطرة مشاركة الأشخاص المتضررين مشاركة مستنيرة. كما ينبغي للدول تحقيق ذلك إذ أن الاعتماد على المصالح والاحتياجات والخبرات المتنوعة لجميع الناس، بما في ذلك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، يوفر رؤية هامة بشأن اتخاذ إجراءات بيئية شاملة ومستدامة تعزز نوعية القرارات المتعلقة بالبيئة والصحة وتنفيذها.

# 5

## ضمان المشاركة الهادفة والمستنيرة لجميع الأشخاص في عمليات صنع القرار

يتطلب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان، أن تكفل الدول سبل انتصاف فعالة في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وفي حالة حدوث أضرار ذات صلة بالتلوث، يجب على الدول أن تكفل المساءلة وسبل الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة، بما في ذلك آليات الانتصاف القضائية وغيرها من آليات الانتصاف، والجزاءات، والغرامات والإجراءات الإدارية، والمسؤولية المدنية. وينبغي للدول أيضاً أن تعالج الفجوات المعيارية وأن تصدق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقات البيئية ذات الصلة وأن تنفذها، فضلاً عن أي قوانين وصكوك دولية أخرى ذات صلة ملزمة قانوناً. ويتعين على الدول أن تكون مسؤولة عن إدارتها للمواد الخطرة أمام أصحاب الحقوق، بما في ذلك عدم تنظيم استخدام المواد الخطرة من جانب المؤسسات التجارية الخاضعة لولايتها، بصرف النظر عن المكان الذي يحدث فيه الضرر فعلاً. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للمبدأ 22 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان "حيثما تجد المؤسسات التجارية أنها تسببت أو ساهمت في آثار ضارة بحقوق الإنسان، ينبغي أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الآثار أو المساعدة في علاجها من خلال عمليات مشروعة".

# 6

## ضمان المساءلة وسبل الانتصاف الفعالة من الأضرار التي تسببها المواد الخطرة في مجال حقوق الإنسان



# 7

## حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية

يضطلع المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية بدور حاسم في الجهود الرامية إلى حماية البيئة وصحة الإنسان. ويجب حمايتهم من أي أعمال انتقامية، أو تهديدات، أو مضايقات، أو عنف، أو تجريم لممارسة حقوقهم وحرية التعبير المكفولة لهم.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية المعرضين لخطر كبير مثل النساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والصحفيين، والعاملين في المجال الصحي، من بين غيرهم. ويتعين على الدول أن تكفل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية من خلال سن وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بالاعتداءات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من جانب جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الأعمال التجارية.

وتقتضي ضمان العدالة لجميع الأشخاص والجماعات والمجتمعات المحلية المتضررة من المواد الخطرة احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك الحق في المشاركة والحصول على المعلومات وسبل الوصول إلى العدالة. وبالإضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان، قد تدفع الاعتداءات التي تلحق بالمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية إلى إسكات الاحتجاجات والمناصرة المشروعة، مما يحد من المساءلة، ويهدد البيئة والتنمية المستدامة والكرامة الإنسانية.

يُعدّ عدم التمييز والمساواة من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، وإعلان الحق في التنمية، والمبينة في عدّة صكوك أخرى، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأدرجت هذه المبادئ أيضاً في كثير من الدساتير الوطنية في جميع المناطق. ونتيجة للتمييز المنهجي، والعنصرية البيئية، واختلال موازين القوى، يقع العبء المترتب عن الأضرار الصحية والبيئية الناجمة عن المواد الخطرة بصورة غالبية على عاتق الأشخاص الأكثر حرماناً.

ومن خلال التأثير غير المتناسب على الفئات المهمشة بالفعل، بمن فيها الأطفال، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء والفتيات، والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، تهدد المواد الخطرة التزامات الدول ومسؤولياتها إزاء عدم التمييز والمساواة. فعلى سبيل المثال، يتعرض الفقراء بشكل غير متناسب لتلوث الهواء، مما يزيد من مخاطر الإصابة بأمراض تنفسية مزمنة، فضلاً عن الأمراض الفتاكة مثل "كوفيد-19".

وتتطلب العدالة البيئية داخل البلدان وفي ما بينها تدابير فعالة للقضاء على الأثر غير المتناسب للمواد الخطرة الذي يلحق بالأشخاص الذين يملكون الموارد النادرة والذين يتحملون أقل مسؤولية عن التلوث. ويشمل ذلك، دون تقييد، تخطيط المرافق الصناعية والمطامر، والنقل الدولي للمواد الخطرة للتخلص منها، وإعادة تدوير المواد ذات الخطورة المحتملة وفرزها، بما في ذلك المواد الكيميائية، والنفايات (مثل النفايات الطبية، والنفايات الإلكترونية، والنفايات البلاستيكية)، التي كثيراً ما تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة.

# 8

## حماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة بوجه خاص واحترامها وإعمالها

# 9

## ضمان حق جميع الأشخاص في الاستفادة من التقدم العلمي وتطبيقاته

يجب أن يسترشد صنع القرارات والإجراءات المتعلقة بحماية صحة الإنسان والبيئة من المواد الخطرة بالمعرفة العلمية السليمة، والرصد الفعال، والآليات التنظيمية القوية والمستقلة. ووفقاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي للدول أن تعتمد آليات لمواءمة السياسات والبرامج الحكومية مع أفضل الأدلة العلمية المتاحة المقبولة عموماً.

وينبغي للدول أن تتقاسم علناً الموارد والمعارف العلمية والتكنولوجيا بغير تصدي لأثار المواد الخطرة على التمتع بحقوق الإنسان وأن تكفل حق جميع الأشخاص في الاستفادة من التقدم العلمي وتطبيقاته (المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). وينبغي اتخاذ تدابير تكفل وصول المستهلكين إلى المعلومات التي تلزمهم لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستخدام المحتمل للمواد الخطرة والتخلص منها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تستخدم المعرفة العلمية السليمة لتنظيم المواد الخطرة، ودعم تطوير بدائل آمنة للمنتجات الأساسية ونشرها بما يكفل لجميع الأشخاص الحق في الاستفادة منها.

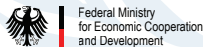
وقد أبرزت جانحة "كوفيد-19" أهمية اتخاذ إجراءات علمية قائمة على الأدلة ووفائية للتصدي للأزمات العالمية. وبصفة خاصة، سلّطت جهود التعافي من جانحة "كوفيد-19" الضوء على أهمية الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الطبية. كما أبرز المقرر الخاص المعني بالمواد والنفايات الخطرة أهمية المعلومات الموثوقة والحوكمة الجيدة واللازمة عند الاضطلاع بواجب منع التعرض لفيروس "كوفيد-19" (A/HRC/45/12).

من أجل حماية حقوق الإنسان في مجال الصحة والبيئة الصحية، فضلاً عن حقوق الإنسان الأساسية الأخرى، ينبغي للدول والمؤسسات التجارية أن تُطبّق المبدأ التحوي في جميع مراحل إدارة المواد الخطرة، مثل مراحل إنتاجها وترخيصها واستخدامها وتداولها والتخلص منها. وفي الحالات التي تنطوي على مخاطر إلحاق ضرر جسيم، أو ضرر لا رجعة فيه، بصحة الإنسان أو البيئة، فإنّ الافتقار إلى يقين علمي تامّ يجب ألا يتخذ ذريعة لتأجيل الإجراءات الوقائية.

وتستدعي الحاجة وضع لوائح تنظيمية فعالة وآليات تنظيمية مستقلة لتفعيل النهج الاحترازي. فعلى سبيل المثال، حيثما تحدث أنشطة تنطوي على مواد خطرة أو ذات خطورة محتملة، ينبغي أن تنص القوانين والسياسات على ضرورة إجراء تقييمات الأثر الاجتماعي والبيئي بمشاركة عامة ذات مغزى قبل تنفيذ الأنشطة المعنية وفي أثنائها وبعدها.

وينبغي أن تولي تقييمات الأثر الأولية لأشد مخاطر حقوق الإنسان وأن تركز على الآثار التي تلحق بالأفراد والمجموعات المعرضة بدرجة أكبر لخطر الضعف والتهميش. وإذا ما أشارت الأدلة إلى إلحاق ضرر محتمل بالإنسان أو الكوكب، فلا بد من إيقاف هذه الأنشطة، واتخاذ الإجراءات المناسبة للاستمرار في رصد الأوضاع ومعالجة أي ضرر. ويجب كذلك ضمان تنظيف المواقع الملوثة بشدة وإصلاحها من أجل تحقيق صحة الإنسان والنظام الإيكولوجي.

قّمت الجهتان التاليتان منحةً لدعم إنتاج هذه المواد:



giz

# 10

## اتباع نهج تحوي إزاء مناولة المواد الخطرة والمواد ذات الخطورة المحتملة وإدارتها